

Distr.: Limited
3 April 2018
Arabic
Original: English

فريق الخبراء المعني بإجراء دراسة شاملة
عن الجريمة السيبرانية
فيينا، ٣-٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨

مشروع التقرير

إضافة

ثالثاً - ملخص المداوولات

باء - التشريعات والأطر (تابع)

١- واصل فريق الخبراء النظر في البند ٢ من جدول الأعمال أثناء جلسته الثالثة. وكان من بين النقاط الإضافية التي أثارها المتكلمون أهمية كفالة الاحترام لضمانات حقوق الإنسان وفقاً للقانون الدولي والمعايير الدولية في التشريعات المتصلة بالجريمة السيبرانية وباتفاقات أو ترتيبات التعاون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق منها بأدلة الإثبات الإلكترونية. ونوقشت بوجه خاص أهمية تحقيق التوازن بين الحق في الخصوصية وفي حرية التعبير من جهة والحاجة إلى منع ومكافحة الجرائم السيبرانية من جهة أخرى. وذكر عدة متكلمين أنهم لاحظوا وجود قدر أكبر من التقارب في تجريم الأفعال المتعلقة بالجريمة السيبرانية في الولايات القضائية المختلفة، مما يساهم بالتالي في الحد من تجزؤ القواعد القانونية في هذا الميدان. وكان من التحديات الأخرى التي ذكرت ضرورة تدعيم جهود التعاون الدولي بصورة أكبر من خلال ممارسات التعاون الرسمية وغير الرسمية على السواء والمشاكل المتعلقة بالولاية القضائية التي يثيرها استخدام الحوسبة السحابية.

٢- وناقش فريق الخبراء كذلك مسألة الوصول إلى البيانات عبر الحدود. وأشار إلى أن التداول حول هذه المسألة مفيد للغاية في إطار فريق الخبراء وسائر المحافل الحكومية الدولية ذات الصلة من أجل استبانة الممارسات الفضلى في هذا الشأن وتعزيز التعاون بين الولايات القضائية على التحقيق في الجرائم السيبرانية. كما أشار إلى أن مسألة احترام مبدأ السيادة الوطنية تحتاج إلى مزيد من التدارس لأنه ليس من الواضح دائماً كيف تتفق الممارسات المتعلقة بالوصول إلى البيانات الكائنة في ولايات قضائية أخرى مع هذا المبدأ. وجرى التشديد أيضاً على أهمية مبدأ مراعاة التناسب في



الجهود الرامية إلى كبح جماح الجريمة السيبرانية. كما أشار العديد من المتكلمين إلى ضرورة أن تستخدم تشريعات مكافحة الجريمة السيبرانية تعابير محايدة من الناحية التكنولوجية لكي تساهم التطور التكنولوجي وتطور أنماط الجرائم، على أن تكون هذه التعابير محددة أيضاً بما يكفي لاستيعاب الأنشطة الإجرامية الرئيسية. وعلاوة على ذلك، شدد عدد متكلمين على الحاجة إلى معالجة مشكلة تزايد استخدام الإنترنت لبث خطاب الكراهية والأخبار الكاذبة وللأغراض الإرهابية، وأكدوا ضرورة التصدي لها بوضع تشريعات وطنية مناسبة أو تحديث التشريعات الوطنية ذات الصلة وغير ذلك من السبل. ورئي أن تنفيذ أي إطار قانوني في هذا الشأن سيغدو أشد فعالية إذا ما واكبته مشاريع للمساعدة التقنية وبناء القدرات.

رابعاً - تنظيم الاجتماع

باء - الكلمات (تابع)

٣- ألقى كلمات الخبراء من الدول التالية: الجزائر، هولندا، الهند، فييت نام، النرويج، الأردن، سري لانكا، الصين، تركيا، ماليزيا، إيطاليا، صربيا، إستونيا، غواتيمالا، كولومبيا، موريشيوس، كازاخستان، الكويت، مصر، ألبانيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، الجبل الأسود، تايلند، البوسنة والهرسك.

٤- وألقى كلمات أيضاً ممثلو المنظمات الحكومية الدولية التالية: الاتحاد الأوروبي، مجلس أوروبا، مجلس شنغهاي للتعاون.